



مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-26)
9 - 27 نوفمبر 2026 - الدوحة، قطر

الجلسة العامة

الوثيقة 37-A
31 أغسطس 2026
الأصل: بالإنكليزية

مذكرة من الأمانة العامة

الترشح لمنصب نائب الأمين العام

إلحاقاً بالمعلومات المنشورة في الوثيقة 3، يسرني أن أحيل إلى المؤتمر، في الملحق، ترشيح:

السيد عادل درويش (مملكة البحرين)

لمنصب نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات.

دورين بوغدان-مارتن
الأمانة العامة

الملحقات: 1

FM/2/2/26/976
30 أغسطس 2026

سعادة السيدة دورين بوغدان-مارتن
الأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
جنيف

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي أن أشير إلى رسالتكم المعمنة المؤرخة 10 نوفمبر 2025 المرجع CL-25/48، بشأن طلب ترشيحات لمناصب المسؤولين المنتخبين في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU). ويشرفني في هذا الصدد أن أحيط سيادتكم علماً بأن حكومة مملكة البحرين تقدم بموجب هذه الوثيقة ترشيح السيد عادل محمد درويش، الذي يشغل حالياً منصب مدير المكتب الإقليمي للاتحاد لمنطقة الدول العربية، لمنصب نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات للفترة 2027-2030، وذلك في الانتخابات المزمع إجراؤها خلال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2026 (PP-26).

ويسر حكومة مملكة البحرين تقديم ترشيح السيد درويش في ضوء خبرته الواسعة داخل الاتحاد الدولي للاتصالات، وقيادته المتميزة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسجله الحافل في دفع عجلة التعاون الإقليمي والدولي. وقد أظهر السيد درويش، طوال مسيرته المهنية، فهماً عميقاً للاتحاد وأعضائه وأوليوياته الاستراتيجية، إلى جانب تعزيز الشراكات والمبادرات التي تدعم التنمية الرقمية والابتكار وتوفير التوصيلية.

وإن حكومة مملكة البحرين لعل ثقة تامة بأنه في حال انتخاب السيد درويش لمنصب نائب الأمين العام، فإنه سيضفي على هذا المنصب نهجاً شاملاً وقائماً على التعاون وموجهاً نحو تحقيق النتائج. واسترشاداً برؤيته المتمثلة في "اتحاد واحد للجميع" (One ITU)، سيعمل على تعزيز التنسيق والتكامل عبر قطاعات الاتحاد، ودعم التنفيذ الفعال لأهدافه الاستراتيجية، وضمان استمرار استجابة الاتحاد بفاعلية للاحتياجات والأولويات المتطورة لكافة أعضائه.

وتفضلوا، صاحبة السعادة، بقبول فائق التقدير والاحترام.

(توقيع)

الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني
وزير الخارجية
مملكة البحرين

ADEL DARWISH

مرشح لمنصب نائب الأمين العام
الاتحاد الدولي للاتصالات



نبذة عن السيد عادل درويش

عادل درويش هو قائد خبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مملكة البحرين، لديه أكثر من 25 عاماً من الخبرة في دفع عجلة التحول الرقمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجهما.

تمتد مسيرة عادل المهنية عبر العمل الحكومي، والابتكار في القطاع الخاص، والدبلوماسية متعددة الأطراف، ما يمنحه منظوراً متوازناً وفريداً كمشغل اتصالات، وجهة تنظيمية، وخبير استراتيجي دولي. ويشغل عادل حالياً منصب مدير المكتب الإقليمي للدول العربية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، ويشرف على برامج في 22 بلداً، وقد قاد بنجاح مبادرات عززت التعاون الإقليمي والتنمية الرقمية. وقد امتدت قيادته لتشمل مننديات دولية رئيسية بما في ذلك منظمة ICANN، ورابطة GSMA، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس SAMENA، حيث مثل المنطقة في قضايا السياسات والتنظيم العالمية. ويبرهن سجل عادل على قدرة ثابتة على تحقيق نتائج ملموسة؛ إذ اضطلع بدور ريادي في إقرار التخفيض التاريخي لأسعار التجوال الإقليمي، وهو إصلاح تنظيمي عاد بالنفع المباشر على المستهلكين والمشغلين على حد سواء. كما تبنت مبادرات المهارات الرقمية الوطنية والإقليمية، وعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودعم أطر السياسات الشاملة لتسريع التوصيلية والابتكار.

الخبرات المهنية

المدير الإقليمي للدول العربية - الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

يونيو 2020 - حتى الآن

رئيس العلاقات الدولية - هيئة تنظيم الاتصالات (TRA)، البحرين

سبتمبر 2016 - مايو 2020

مدير السوق والمنافسة - هيئة تنظيم الاتصالات (TRA)، البحرين

مايو 2008 - أغسطس 2016

رئيس وحدة الخدمات المؤسسية وعلاقات البيع بالجملة - شركة اتصالاتكم، البحرين

فبراير 2006 - أبريل 2008

مدير مشروع، تطوير شبكات الجيل القادم (NGN) الدولية - شركة البحرين

للاتصالات السلكية واللاسلكية (Batelco)

نوفمبر 2004 - يناير 2006

قائم بأعمال مدير قسم اتصالات البيانات - إدارة تسويق المنتجات، بتلكو

ديسمبر 2004 - مايو 2005

مدير تسويق المنتجات للخدمات العالمية بالتعاون مع Batelco - Cable&Wireless

مايو 2000 - يناير 2006

الكفاءات الرئيسية

- السياسة الدولية والدبلوماسية - خبرة واسعة في الحوكمة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأطر التنظيمية، والتفاوض بشأن السياسات
- القيادة الاستراتيجية - قيادة سياسات الاتصالات، واستراتيجيات التحول الرقمي، وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إقليمياً
- بناء القدرات وإشراك أصحاب المصلحة - قيادة برامج التدريب، والتعاون التنظيمي، والشراكات مع قطاع الصناعة
- إدارة المشاريع والشؤون التنظيمية - خبرة في منافسة الأسواق، والامتثال التنظيمي، والتوصيلية الدولية
- العمل مع متعدد الأطراف والخطابة العامة - تمثيل الدول العربية بانتظام في المنتدى الرفيع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحوارات السياسات العالمية

المؤهلات العلمية

- ماجستير إدارة الأعمال (MBA) - جامعة غلامورغان، المملكة المتحدة 2005
- بكالوريوس علوم الحاسوب - جامعة البحرين 2000

اللغات

- العربية اللغة الأم
- الإنكليزية بطلاقة

اتحاد واحد للجميع (ONE ITU FOR ALL)

رؤية للاتحاد الدولي للاتصالات

على مدار أكثر من خمس وعشرين عاماً، بصفتي مشغل اتصالات ومنظم، وعلى مدى العقد الماضي كمدير للمكتب الإقليمي للاتحاد لمنطقة الدول العربية، عملت جنباً إلى جنب مع الحكومات والهيئات التنظيمية والشركاء في كل منطقة من مناطق العالم. وبصفتي قائداً لمكتب يخدم 22 دولة عضواً، من بينها ست من أقل البلدان نمواً، أنجزت أكثر من 90% من مبادراتنا الإقليمية المخطط لها سنوياً، حتى في أحلك الأزمان العالمية. وقد علمتني تلك التجربة درساً يسبق غيره: أعظم الإنجازات لا تتحقق أبداً بشكل فردي، بل هي ثمرة الثقة والتعاون والالتزام المشترك بخدمة أعضائنا.

يمر الاتحاد الدولي للاتصالات بلحظة فارقة؛ فهناك ستة مليارات شخص متصلون بالإنترنت اليوم، ومع ذلك لا يزال 2,2 مليار شخص محرومين من الاتصال. وقد وضعت المصادقة على "الميثاق الرقمي العالمي" واستعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) بعد مرور عشرين عاماً اتحاداً في صميم الطريقة التي سيحكم بها العالم الذكاء الاصطناعي، ويضمن استدامة الفضاء، ويصل غير المتصلين. وأكدت النقاشات التي شهدتها جنيف هذا العام، في استعراض القمة العالمية WSIS+20 وقمة الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام، أن العالم يتطلع إلى الاتحاد الدولي للاتصالات للاضطلاع بالدور القيادي. ومن ثم، يتعين على الاتحاد أن يتطور بنفس الوتيرة.

في اتحادنا، ترسم الدول الأعضاء مسار الاستراتيجية؛ فهي من تحدد توجه الاتحاد، ليس فقط من خلال مؤتمر المندوبين المفوضين، بل وأيضاً عبر المؤتمرات والجمعيات العالمية لقطاعاتنا الثلاثة: المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، والجمعية العالمية لتقنيات الاتصالات، والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات. ويقع على عاتق الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب الثلاثة، إنجاز هذه الولاية المشتركة. أما دور نائب الأمين العام، فيتمثل في إدارة المحرك الداخلي الذي يمكّنهم من أداء مهامهم. ومن خلال آلية تنسيق داخلي قوية، سأعمل على تمكين الأمين العام والمكاتب الثلاثة من تنفيذ الاستراتيجية التي وضعتها الدول الأعضاء عبر خطط عملهم. وترتكز رؤيتي بالتالي على مبدأ بسيط: اتحاد دولي أقوى يبدأ من مؤسسة أقوى؛ فوجود منظمة فعالة ليس هدفاً في حد ذاته؛ فالمنظمة الفعالة ليست غاية في حد ذاتها، بل هي الأساس الذي يعتمد عليه كل برنامج، وكل معيار، وكل مشروع تنموي.

هذا هو جوهر رؤيتي: اتحاد واحد للجميع. اتحاد يضمن لكل دولة عضو، بصرف النظر عن موقعها الجغرافي أو حجمها أو مستوى نموها، صوتاً متكافئاً، وفرصاً متساوية، وثقة راسخة بأن الاتحاد يعمل لخدمتها. وسأسعى لتحقيق هذه الرؤية عبر ثلاثة التزامات:

أولاً، التميز المؤسسي. سأستثمر في كفاءاتنا البشرية وأحدث مواردنا وأدواتنا الرقمية. وسأعمل على تطوير إدارتنا المالية لتتجاوز مجرد المعاملات الإجرائية وتصبح محركاً استراتيجياً لحشد الموارد؛ وتعزيز سبل تطوير كوادرننا ودعمهم وتمكينهم مع توفير فرص أوسع للمواهب والتنقل الوظيفي؛ والارتقاء بنظم تكنولوجيا المعلومات لدينا من مجرد خدمات دعم إلى شبكة أساسية رقمية حقيقية. واسترشاداً بالإدارة القائمة على النتائج والشفافية الخاضعة للمساءلة والتدقيق، سأضمن حصول المكاتب الأقرب إلى دولنا الأعضاء على الأدوات والثقة اللازمة لتحويل القرارات العالمية إلى نتائج محلية بسرعة أكبر.

ثانياً، الشراكات الاستراتيجية. لا يمكن لأي إدارة أو منظمة بمفردها مواجهة التحديات الرقمية الراهنة. سأبني "اتحاداً للثقة"، يرسخ مكانة الاتحاد الدولي للاتصالات كحليف استراتيجي يسعى الشركاء للتعاون معه بنشاط، بدلاً من أن يكون مجرد منظمة إضافية في قائمة ما. ومن خلال تعميق الثقة وحشد الشراكات بمسؤولية حول الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء بموجب القرار 71، يستطيع الاتحاد توسيع نطاق وصوله ومضاعفة أثره.

ثالثاً، المهمة العالمية. سأعمل على ضمان امتلاك اتحادنا القوة التشغيلية التي تمكنه من القيادة في المجالات التي يحتاج فيها العالم إلى دور الاتحاد أكثر من أي وقت مضى: الحوكمة التقنية للذكاء الاصطناعي، واستدامة الفضاء والطيف الترددي، وتوفير التوصيلية الهادفة والشاملة لكل المجتمعات.

يشرفني أن أكون المرشح الوحيد من المنطقة العربية لهذا المنصب، بتأييد من جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي. تنتمي منطقتي إلى فئة تساهم إداراتها مساهمة جوهرية في عمل اتحادنا، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ورغم ذلك لم تشغل منصب نائب الأمين العام منذ عام 1967. إنني أحمل خبرة مد شبكات التوصيلية عبر بعض البيئات الأكثر تنوعاً وتطلباً في العالم، وسأضعها في خدمة الجميع.

وفي نهاية المطاف، يجب أن تقاس كل مبادرة يطلقها الاتحاد بمعيار واحد: هل تعزز قدرتنا على خدمة الدول الأعضاء؟ هذا المبدأ هو ما وجه مسيرتي المهنية، وهو ما سيرشد قيادتي. وإذا ما نلت شرف انتخابي، سأعمل بحياد ونزاهة وإخلاص لجميع الدول الأعضاء، مستمعاً قبل أن أتصرف، وبانياً للتوافق قبل اتخاذ القرار، وواضعاً على الدوام المصلحة الجماعية للاتحاد فوق كل اعتبار. سأكون نائباً للأمين العام يحظى بثقة كل دولة عضو.

اتحاد واحد غاية واحدة مستقبل واحد للجميع.